الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مَجلس الإدَارة

حضرة المدير العام المحتــرم

الرّئيس

رقم الصّادر: ٨٩٣
بيروت في : ٢٠٢٥/١١/٣

الموضوع: مقرَّرات مجلس إدارة الصّندوق الوطني للضّمان الإجتماعي.

بالإشارة إلى الموضوع المبيَّن أعلاه،

نودعكم ربطاً قرار مجلس الإدارة رقم ١٤٤٢ المتَّخذ في الجلسة عدد ١١٢٨ تاريخ ٢٠٢٥/١١/٠٣ والمتعلّق بـ" تقديم مراجعة طعن بالإبطال أمام مجلس شورى الدولة بالمرسوم رقم ١٦٢٨ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٤ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٤٦ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٣٠ والمتعلق بتمديد مفعول براءة الذمة لشركتَي الخلوي MIC1 و MIC2 وتكليف المدير العام بتقديم هذه المراجعة مع عدم منح أو تمديد أية براءة ذمة لهاتَين الشركتَين خلافاً للمادة ٦٥ من قانون الضمان الإجتماعي والتقيّد بالمدَّة المحدّدة في المرسوم التطبيقي رقم ١٣٦٨٤ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٣٠ إلا بعد تسديد كل شركة للمبالغ المالية المتوجبة عليها أو بعد تقسيطها وفقاً للأصول المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء وإبلاغ هذا القرار إلى كل من وزارة العمل ووزارة المالية والمديرية العامة للجمارك"

يرجى التفضّل بالإطّلاع وإجراء المقتضى؛

وقبول الإحتـــرام

رئيس مجلس الإدارة بالإنابة

غـــازي يـــحيـــى

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
مجلس الإدارة

جلسة/م.إ.ض/عدد ١١٢٨

تاريخ ٢٠٢٥/١١/٠٣

قرار رقم ١٤٤٢

أولاً: يقرّر مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي تقديم مراجعة طعن بالإبطال أمام مجلس شورى الدولة بالمرسوم رقم ١٦٢٨ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٤ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٤٦ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٣٠ والمتعلق بتمديد مفعول براءة الذمة لشركتَي الخلوي MIC1 و MIC2 وذلك ضمن المهلة القانونية المحدّدة لتقديم مراجعات الإبطال مع طلب وقف تنفيذ المرسوم إلى حين البت بأساس المراجعة ويكلّف المدير العام للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بتقديم هذه المراجعة أمام مجلس شورى الدولة.

ثانياً: عدم منح أو تمديد أية براءة ذمة لهاتَين الشركتَين MIC1 و MIC2 خلافاً للمادة ٦٥ من قانون الضمان الإجتماعي والتقيد بالمدة المحدّدة في المرسوم التطبيقي رقم ١٣٦٨٤ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٣٠ الذي يحدّد مدّة مفعول براءة الذمة وعدم تنفيذ المرسوم رقم ١٦٢٨ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٤ إلا بعد تسديد كل شركة للمبالغ المالية المتوجبة عليها أو بعد تقسيطها وفقاً للأصول المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء.

ثالثاً: يبلّغ هذا القرار إلى كل من وزارة العمل ووزارة المالية والمديرية العامة للجمارك.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
مجلس الإدارة